
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

السوسيولوجيا المغاربية: بين التركة الكولونيالية ورحلة البحث عن الهوية

بوخريسة بوبكر(*)

كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع،
جامعة باجي مختار، عنابة ـ الجزائر.

قبل تقديم بعض الملاحظات حول الإنتاج السوسيولوجي في سنوات استقلال البلدان المغاربية، يجدر بنا التذكير بأن أصل السوسيولوجيا فيها مرتبط بشكل وثيق بالمدرسة الفرنسية الكولونيالية، بحيث تأثرت السوسيولوجيا الشمال ـ أفريقية بنوعية تكوين الداعين إليها، من أمثال: ب. لابي، وج. دوفينيو، وب. بورديو، وج. بيرك، وب. باسكون (Lapie, 1898, Duvignaud, 1964: 169, Bourdieu, 1961; Berque, 1956, and Pascon, 1986)، وهو تكوين يغلب عليه الطابع الفلسفي والإيبيستيمولوجي. لقد أثرت هذه الانطلاقة بقوة في المنتوج السوسيولوجي المتميّز بالغلبة النظرية، لكنه أسهم أيضاً بشكل مباشر أو لامباشر في تقليص دور ومركز السوسيولوجيا في النسيج الاجتماعي المغاربي. وقد عانت هوية السوسيولوجيا كعلم، وهي ما تزال تعاني جحود ونكران السلطة والمجتمع. فقد تميّز استدخال السوسيولوجيا في الفضاء العلمي بتوجس كبير من قبل صنّاع القرار الذين يعتبرون أن هويتها ترتكز على «مركز عالم، مناضل، خبير، ومتدخل».

لا تبدو عملية رسم خريطة عن أوضاع السوسيولوجيا في البلاد المغاربية مسألة هيّنة، ذلك أن العقبات التي تقف أمام هكذا محاولة. هي عديدة، وربما تكون محبطة بعض الشيء.

أولاً: عقبات مبدئية

١ ـ تتعلق العقبة **الأولى** بالأدوات الضرورية لأي تقييم، التي ليست متوفرة حتى الآن، أو إن وجدت فهي لا تنتقل من بلد إلى آخر، إذ لم ينكبّ الوثائقيون، المكتبيون من جهة، والباحثون من جهة أخرى، سوى في المرحلة الأخيرة على دراسة سيرورة علمهم، ذلك أن جرد مجموع أو أهم الأطروحات الجامعية مثلاً، ليس متوفراً حتى هذه الساعة. بحيث تنشر المجلات الأكاديمية بكيفية لامنتظمة قوائمها. وتظلّ بيبليوغرافيات الموضوعات ـ الجدولة

(*) البريد الإلكتروني: boukhrissa_boubaker@yahoo.fr

التاريخية أو المؤسساتية ـ نادرة، وهذا ما يستبعد كل استغراق، في هذا الموضوع. كما تجري وتنظّم ندوات، ومؤتمرات، وملتقيات (دولية و/أو وطنية) من دون إعلام ودعوات كافية للمشاركة فيها (بحيث تبقى في بعض المعاهد ومراكز البحث، حبيسة أدراج مجموعات بعينها)، كما لا تنشر المداخلات، أو عندما يتم ذلك فهي لا تعرف سوى انتشار محدود. وإذا كان إدخال المعلوماتية في التعليم العالي يعود إلى ما يزيد على عشر سنوات، فهي قد تعمل على خلخلة العادات ومناهج العمل المتكلّسة. وسيصبح الإنتاج العلمي في المتناول، بشكل أيسر، في القريب العاجل.

٢ ـ أما **العقبة الثانية**، فتمثلها التقاليد الوطنية للتعليم والبحث السوسيولوجي، إذ من الصعب التحدث عن سوسيولوجيا مغاربية فقط في مقابل سوسيولوجيات فضاءات ثقافية أخرى، لأن السياقات الوطنية تعكس بأساليب شبه وطنية مكانة السوسيولوجيا والسوسيولوجيين. وهناك أمثلة عديدة توضح ذلك جيداً، حيث صنّفت القطيعة القوية بين النظام الملكي والقومية في بلد المغرب غداة الاستقلال، غالبية المثقفين، ومن بينهم علماء الاجتماع، في خانة المعارضة السياسية، في حين إنهم كانوا يوجدون في حالة تلاحم قوي مع الأنظمة الدولانية الأخرى، كما في: تونس والجزائر حتى الثمانينيات (١٩٨٠ ـ ١٩٩٠). لكن بعد وفاة الملك الحسن الثاني، وبروز قضية الصحراء الغربية، وتشكيل أول حكومة انتقالية ترأسها عبد الرحمان اليوسفي (عام ١٩٩٨)، استعادت تلك العلاقات بين الجامعيين والنظام الملكي تفاعلاتها وحيويتها.

٣ ـ وترتبط العقبة الثالثة والأخيرة بالسوسيولوجيا والسوسيولوجيين أنفسهم، ذلك أن مسألة «العلم» و«مهنة» السوسيولوجي، لم تتم صياغتها بوصفها قضية محورية، بل إنها كانت تدرج في إطار النقاشات الواسعة جداً حول موضوعات: الثقافة، والمثقفين، والعلوم الاجتماعية والإنسانية. هكذا تحوّلت القضية إلى نقاشات دائمة، تغذّي شطراً من الإنتاج الأدبي الكثيف، وتتخطّى من جانب إلى آخر السوسيولوجيا و«حرفة» السوسيولوجي اللتين لم تبرزا بوصفهما مسألة خاصة، سوى في هذه السنين الأخيرة.

يرتكز تقديم عرض ولو مبتسر عن الأوضاع الكلاسيكية للسوسيولوجيا على: اتجاهات البحث، والإنتاج، والبراديغمات، والنظريات، والمناهج الموظفة، والنقاشات التي تعصف بمجتمع السوسيولوجيين. وتقدم الممارسة فائدة أكيدة، لكنها تبدو غير كافية، عندما تكون الهوية وعلامات العلم غير مؤكدة، بحيث تعتبر المقاربة المؤسساتية كل ممارسة، وكل نصّ، وكل استخدام عمومي، بوصفه سوسيولوجياً، عندما يكون محصّلة مؤسسة أو باحث متخصّص في السوسيولوجيا. تبدو مسألة هوية السوسيولوجيا أهون في هذه الحالة من مسألة الحدود التي تقيمها مع العلوم الاجتماعية الأخرى، ومن بينها مسألة العلاقات بالممارسات وطائفة المعارف الحقلية الأخرى، مثل: الدين، والسياسة، والأخلاق، وفي آخر الأمر بالتقليد. يشكّل مجيء ومأسسة السوسيولوجيا موضوع بيوغرافيا ثرية، فقد كان بيار بورديو (١٩٣٠ ـ ٢٠٠٢) مؤلفاً للعديد من الأبحاث في هذا الميدان (Bourdieu, 1961)، وهي بمثابة نقطة انطلاق لا يمكن الحياد عنها، مع انحرافين اثنين ضروريين:

في المقام **الأول**، يبدو التحليل الداخلاني للسوسيولوجيا غير مكتمل، حيث يظلّ السياق والمتغيّرات الخارجية للعلم ثقيلي الوطأة، ويؤديان دوراً مفصلياً فيه. وفي المقام **الثاني**، فإن التصلّب الكبير في المنظومة المفهمية البورديوسية، على سبيل الذكر، وإن سمحت بتحليل الإنتاج، فهي لا تترجم التحولات والتغيّرات الحاصلة، بشأن تصور ومعالجة الأحداث الاجتماعية، سوى بدرجة ضعيفة. إذن، يصبح من اللاممكن علينا تتبع بروز السوسيولوجيا والعلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى، في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، عندما نظلّ أوفياء لمذهبية بورديو ورؤيته. ولذلك، فمن المستحسن اعتماد سوسيولوجيا تاريخية للسوسيولوجيا (أو تاريخ للسوسيولوجيا)، لكي نتتبع المركبات الثلاثة للسوسيولوجيا، وهي: المؤسسات، ومجتمع المهنيين، والمعارف (Berque, 1956). وإذا كانت هذه الحقول الثلاثة متقدمة نسبياً في المجتمع المغاربي، فإن هوية التخصّص ما تزال محل ريبة حتى الآن.

ثانياً: الموروث الكولونيالي

يمكننا، من دون خطر الوقوع في تناقض، تقديم الفكرة التي مفادها أن السوسيولوجيا، وبشكل عام العلوم الاجتماعية، أعلنت دخولها في الفضاء المغاربي على أثر انتقال نظريات، ومفاهيم، ومناهج، وتساؤلات، بدأت في الحقيقة مع الحقبة الكولونيالية وضمن منطقها نفسه. بداية مع التقليد الفرنسي الذي حوّل المجتمعات المفتوحة جميعها إلى فضاء تساؤلات العلماء الاجتماعيين عن التمثلات التي كانوا يحملونها، تمهيداً لانتشار وتوسع «البعثات التحضيرية» في تلك المجتمعات. وبشكل تدريجي، فقد جنّدت النخبات الجديدة «الأهلية» في منطق تحررها هي أيضاً، تلك العلوم للمساهمة في البناءات الوطنية، واستنكار صورتها التي تعكسها مرآة العلم الكولونيالي عن تلك المجتمعات. وبعبارات تحصيلية واستكشافية، فإن تطور العلوم الاجتماعية الذي ما يزال مبكراً، قد أفرز تراكمات معارف متناقضة، كمّياً وكيفياً، بحسب البلدان، مع تأثير رئيسي، سواء من الداخل أو الخارج، يكون قد دعم تمثل وحدة هذه المنطقة من العالم. الموروث السوسيولوجي الاستعماري، إذن، كان موجوداً في الخمسينيات (١٩٥٠ ـ ١٩٦٠)، في المجتمع المغاربي، لكنه كان يتوزّع بشكل لامتساوٍ بين الأقطار الشمال ـ أفريقية. فهو أكثر أهمية في الجزائر مقارنة بما هو عليه في بلدان المنطقة الأخرى. وإذا كان متواضعاً من حيث موضوع المؤسسة وتكوين الباحثين، فهو يتوّج بمحصّلة محترمة من حيث المعارف والعلم المتعلقين بالمجتمعات المغاربية التي ستلقي بكل ثقلها على التطور اللاحق للسوسيولوجيا. فقد تم تخطّي الجامعات القروسطية الأزهرية (مصر)، والقرويين (المغرب)، والزيتونة (تونس) بشكل نهائي، بين حقبة الحربين العالميتين، ووقع استبدالها ـ من دون أن تزول بشكل رسمي ـ بمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي الحديثة.

١ ـ لقد تم تأسيس جامعة الجزائر، مثلاً، في عام ١٩٠٩ بضم أربع مدارس عليا، كانت موجودة مسبقاً: فقد افتتحت المدرسة العليا للطب في عام ١٨٥٧، أما المدرسة العليا للآداب، مدرسة القانون ومدرسة العلوم، فقد أنشئت كلها بين عامي ١٨٧٩ و١٩٨٠. وظّفت مدرسة الآداب في عام ١٩٠٥ ثمانية أساتذة مرسمين، وثلاثة مكلفين بدروس، لتعليم الجغرافيا

وتاريخ شمال أفريقيا، واللغة والأدب العربي، واللغة البربرية، والأدبين الفارسي والمصري، والتقاليد الأفريقية القديمة، والفلسفة والتاريخ الإسلامي. كما أسّست عدة معاهد للتنسيق بين عمليتي التعليم والبحوث، منها: معهد البحث الصحراوي في عام ١٩٣٧، ومعهد الدراسات الإسلامية في عام ١٩٤٦، ومعهد الدراسات الفلسفية في عام ١٩٥٢، ومعهد الدراسات الإثنولوجية في عام ١٩٥٦. وقد خلّف السوسيولوجي عبد الملك صياد (١٩٣٣ ـ ١٩٩٨) في سيرته الذاتية والفكرية شهادة حيّة ومهمة عن التعليم وحياة الطالب في جامعة الجزائر، في الخمسينيات .(Sayad, 2002) أما خارج أسوار الجامعة، فقد رأى معهد البحوث الاقتصادية والاجتماعية النور في عام ١٩٥٤. وأنشئ مركز البحوث الأنثروبولوجية القبل ـ تاريخية والإثنوغرافية في عام ١٩٥٦، على أثر اكتشافات مهمة. وهو يكون هكذا قد حلّ مكان مخبر الأنثروبولوجيا والأركيولوجيا قبل التاريخية، الذي أنشئ داخل الجامعة في عام ١٩٤٩. واجتهدت عدة جمعيات عالمية في نشر مجلات وتنظيم ملتقيات، منها: جمعية الجغرافيا والأركيولوجيا (Société de géographie et d'archéologie) التي ولدت في عام ١٨٧٨، وجمعية جغرافيا الجزائر وشمال أفريقيا (Société de géographie d'Alger et de l'Afrique du nord) التي أسست في عام ١٨٩٦، والجمعية التاريخية الجزائرية (Société historique algérienne) التي أشرفت على إصدار **المجلة الأفريقية** (*La Revue africaine*) التي يكتب فيها بشكل منتظم جزائريون من أمثال: م. بن شنب، وبن شعاب، وصوالح، وبن مراد، وأ. لشرف، وإ. حمات، مجموعة من المقالات (*Revue africaine*, 1905: 463-485).

٢ ـ وفي المغرب، الذي أصبح تحت الحماية في عام ١٩١٢، فتح معهد الدراسات العليا المغربية أبوابه في عام ١٩٢٠، لترقية البحوث العلمية التي تدور حول المغرب والدفع بها، ونشر معرفة لغات وحضارة المغرب، وزيادة على ذلك تحضير بعض اختبارات التعليم العالي والمهني. كما أنشئت مراكز أخرى بعد عدة سنوات: ففي عام ١٩٢٨، أنشئ مركز الدراسات القانونية في الرباط والدار البيضاء، بهدف تكوين حملة الليسانس في القانون، وفي عام ١٩٤٠ افتتح مركز الدراسات العليا العلمية الذي لم ينطلق سوى في عام ١٩٤٥. وفي الخمسينيات، تم افتتاح المدرسة المغربية للإدارة. وخارج إطار التعليم العالي، تنشر الإقامة العامة النشرة الاقتصادية والاجتماعية للمغرب، حيث كانت الدراسات التي تخصّ السكان المغاربة كثيرة (Rivet, 1984: 95-109).

٣ ـ أما في تونس، فأنشئت المدرسة العليا للغة والأدب العربي في عام ١٩١١، لإعداد إجازة وشهادة العربية، بالإضافة إلى شهادات الليسانس العربية التي يقدمها الطلبة في جامعة الجزائر. إنها المؤسسة الوحيدة للتعليم العالي في تونس، حتى إنشاء معهد الدراسات العليا التونسية، بعد الحرب العالمية الثانية، الذي كان تحت الوصاية العلمية لجامعة السوربون. ويتوزّع التعليم العالي فيها في أربع شعب: الدراسات القانونية، والاقتصادية، والإدارية التي تحضر لاختبارات الكفاءة والليسانس في القانون؛ والدراسات السوسيولوجية والتاريخية للحصول على شهادة التاريخ والأركيولوجيا البونيقية ودروس التاريخ الحديث لتونس؛ والدراسات الفلسفية والألسنية لتحضير ثلاث شهادات في اللغة العربية (الأدب، والفيلولوجيا، والدراسات التطبيقية)؛ كما الشهادة العليا للعربية. لقد سمح إنشاء ليسانس

الدراسات السوسيولوجية والتاريخية بإدماج دروس جديدة وحضور جامعيين فرنسيين من أجل الإشراف على تخريج الجيل الأول من السوسيولوجيين التونسيين. وتشرف لجنة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية في معهد الدراسات العليا التونسية، انطلاقاً من عام ١٩٥٢ على نشر **مجلة العلوم الإنسانية**: دفاتر تونس التي تتناول المجتمع التونسي، والجغرافيا البشرية والاجتماعية، والاقتصاد الإقليمي، والأركيولوجيا والتاريخ. كما تنشر الإقامة العامة في تونس منذ مطلع ١٩٤٦ نشرية اقتصادية واجتماعية عن تونس، تعالج المسائل الاقتصادية والثقافية .(Mahfoudh-Draoui, 1988-1989) تستقبل هذه المؤسسات التعليمية العليا والبحثية، الطلبة والباحثين الفرنسيين في أغلبهم. وبالنسبة إلى الطلبة المحليين فهم يمثلون الأقلية، مثلما يبيّن ذلك مثال الجزائر.

إذا كان الموروث الكولونيالي المؤسساتي والبشري هزيلاً إلى هذا الحدّ، فإن العلوم ومعرفة المجتمعات الشمال أفريقية، كانت أكبر أهمية. وتتأتى فائدتها أقل من التقدم المحقق في فهم المجتمعات، بل من المعارضة التي شكّلت موضوعاً لها في الخمسينيات. ويحتل الفضاء المغاربي مكانة متواضعة في تشكيل النزعة الاستشراقية والإسلامية في أوروبا، بينما تؤدي مصر فيها دوراً ريادياً منذ نهاية القرن الثامن عشر، مع بعثة نابليون بونابرت في عام ١٧٩٨، ونشر **الوصف العلمي لمصر** في باريس، الذي كتبه العلماء الذين رافقوه. هذه التجربة العلمية الأولى الحديثة، تم نقلها إلى كل من: الجزائر والمغرب وتونس. فمنذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر عام ١٨٣٠، جاءت الإدارة الكولونيالية الجديدة، التي تبحث عن تحديد المحل القانوني للملكية، بنسخة من القرآن الكريم من القاهرة. وقد شكّل العديد من الأطباء والمترجمين جزءاً من جيش شمال أفريقيا، وهم الذين شاركوا في بعثة مصر. وأخيراً، شيّدت الإدارة الكولونيالية في الجزائر سلسلة من الأعمال تحت عنوان: **الاستكشاف العلمي للجزائر على نمط وصف مصر** (*Exploration scientifique de l'Algérie sur le modèle de la Description de l'Egypte*).

ومع ذلك كان الفضاء المغاربي يلهم أدباً خاصاً يمر بثلاث حقب متتالية: المرحلة **الأولى** من القرن الثامن عشر، وهي تتشكل من المؤلفين في صورة: رحالة وقناصلة وسفراء ورجال دين وعلماء طبيعيين، بينما أقحمت حقبة الغزو العسكري والاحتلال، بشكل خاص، فرقاً من العسكريين، المستكشفين والصحفيين، باتجاه الصحراء الكبرى (Dondin-Payre, 1994). وقد أفرزت انطلاقة الحرب المضادة للاستعمار والقومية تدخلاً أكثر قوة من قبل الباحثين والجامعيين. وبشكل عام، فقد ظلت العلوم الاجتماعية والإنسانية مغيّبة نسبياً، وكذلك السوسيولوجيا بدرجة أكبر. أما الأطروحات التي تمّت مناقشتها في جامعة الجزائر العاصمة، بين عامي ١٨٨٠ و١٩٦٢، فهي تتوزع بحسب الحقول العلمية، بالكيفية التالية: الاقتصاد (٣٩,٦٠ بالمئة)، والقانون (٢٤,٤٠ بالمئة)، يأتيان على رأس القائمة، ويتبعهما التاريخ (١٥,٦٠ بالمئة)، والسوسيولوجيا (١١,٧٠ بالمئة)، والدراسات السياسية (٨,٥٠ بالمئة). وبشأن الـ ٤٨ أطروحة في السوسيولوجيا، فتتعلق ١١ أطروحة منها بالفلاحين، والمجتمعات الزراعية، والحياة الأهلية، والجمعيات الإخوانية، بينما تدور ١٠ أطروحات حول: القبائل، والبربر، والرحالة، والموزابيين. وتخصّ ٨ أطروحات منها إشكالية النساء، و٦

موضوع التعليم، و٦ محاور الديمغرافيا، والسكان، والمدن. وتدور ٥ أطروحات حول الجالية اليهودية، وأطروحتان اثنتان تتناولان إشكاليات التعايش بين مختلف المجموعات البشرية. ومن بين المقالات التي نشرت في **المجلة الأفريقية** بين عامي ١٩٢٢ و١٩٥٠، فإن نسبة ٣,٨٦ بالمئة من بينها فقط يمكن أن تعتبر من اختصاص السوسيولوجيا بمعناها العام.

وفي تونس، تنشر **مجلة معهد الآداب العربية**، الذي شيّد من قبل جمعية الآباء البيض في عام ١٩٢٧، عدة دراسات إثنوغرافية، حيث تعالج موضوعات، مثل: الأسرة، والعادات والتقاليد، واللغة الشعبية، والحياة اليومية، والفولكلور، والأدب بشكل متكرّر. أما بعد الحرب العالمية الثانية، فقد نشرت المجلة ذاتها أعداداً خاصة بالموازاة مع بحوث «علم أكاديمي يطبق للتعرّف على البلاد». وانصبّ الاهتمام بعد ذلك على اللسانيات، والأدب، والسوسيولوجيا، والاقتصاد، والتاريخ، والإثنوغرافيا، والإسلام والصوفية، والتربية، والبيداغوجيا. وهكذا صار تراكم المعارف والعلوم في المجتمع المغاربي يسهم شيئاً فشيئاً في بناء السوسيولوجيا كعلم في فرنسا ذاتها. نشير إلى أن ب. لابي (١٩٠١ ـ ١٩٩٤) الذي كان أستاذاً في ثانوية تونس، منذ عام ١٨٩٣ إلى غاية عام ١٨٩٧، ويحضر دراسة سيكولوجيا اجتماعية عن المجموعات والحضارات التونسية (Lapie, 1898)، كان على اتصال وثيق مع فريق من الجامعيين الفرنسيين. فقد كان بالتحديد معاوناً لإميل دوركهايم في مجلة **الحولية السوسيولجية** (*Année sociologique*). ومن جانب آخر، فإن كتّاباً وباحثين من أمثال إ. مسكوري، وج. هانوتو، وج. لوتورنو (E. Masqueray, G. Hanoteau et G. Letourneux) هم من بين الذين كان إ. دوركهايم يرجع إليهم بشكل دائم، عندما كان يعالج إشكالية تقسيم العمل الاجتماعي. من هنا تكمن مقاربة وأهداف هذه الدراسة: فليس الهدف منها هو رسم وضعية مواطن الدراسات السوسيولوجية في «الدول المغاربية»، بل وصف وتحليل الكيفية التي برز وتشكّل بها علم خاص هو السوسيولوجيا، حيث يجري تطورها بحسب مسارات فريدة متناقضة، إن لم تكن متعاكسة، ولكنها تقدم في كافة الأحوال نظرة متكاملة عن هذا التخصّص العلمي وأتباعه ومجالاته وأهدافه.

ثالثاً: استرجاع السيادة وانتشار السوسيولوجيا

إن المسألة الكولونيالية وسيرورة التحرّر، هما مسألتان اجتماعيتان وسياسيتان، تمّت مناقشتهما من قبل بعض مثقفي مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. فقد تبنّى ج. غورفيتش (Georges Gurvitch) (١٨٩٤ ـ ١٩٦٥) موقفاً لصالح «إعلان حق العصيان في حرب الجزائر». كما تم وصف الوضعية الكولونيالية وتحليلها من قبل الأنثروبولوجيين وعلماء الاجتماع، وقد تميزت بالصبغة الاقتصادية للهيمنة التي تتحكّم في الخصائص الأخرى المشتركة للحالة الكولونيلية. لكن حدث تسارع مفاجئ للتاريخ مع التحرير، وتم افتتاح ميدان جديد للبحث، بصدد فكرة التغيّر الاجتماعي. وفي الواقع، فإن التحولات السريعة التي عرفتها بلدان العالم الثالث هي التي أفرزت انشغالاً متجدداً بدراسة عمليات التغيّر ... وتستعيد هكذا تحليلات للوضعية الاستعمارية دورها، بكونها توفر بعض المفاتيح لفهم الهيمنة الجديدة للتحولات الناتجة في سياق الكولونيالية الجديدة، بحيث قدّم أ. ممي

(Albert Memmi, 1920) عرضاً عن العلاقات بين المستعمرين والأهالي ومجموع العلاقات التي توحّد بينهم. إنه يبتعد بذلك عن بعض الأعمال التي تتحدث عن سوسيولوجيا الاستعمار، لأن السوسيولوجيا الكولونيالية في اعتقاده هي علائقية من حيث الطبيعة.

لم تتمكّن السوسيولوجيا من التطور في البلدان المغاربية سوى انطلاقة من الستينيات، وفي مرحلة الاستقلال السياسي. وهنا يكشف ويؤرخ السوسيولوجي عبد المالك صياد بالتنسيق مع ب. بورديو بشكل دقيق للبحوث الميدانية الأولى، في عام ١٩٥٧/١٩٥٨. وتناولت تلك الدراسات ميادين: الشغل، والسكن، والاستهلاك في الجزائر. لكن هذا الموروث الكولونيالي استدام بعد ذلك بسنوات. فأول عميد لجامعة الجزائر بعد عام ١٩٦٢ كان أ. مندوز (A. Mandouze,) (١٩١٦ ــ ٢٠٠٦) الذي انحاز إلى جانب استقلال الجزائر، ثم تبعه ش. أ. جوليان (Ch. A. Julien) (١٨٩١ ــ ١٩٩١)، المؤرخ الفرنسي الآخر الذي استدعاه الملك محمد الخامس لفتح الكلية الأولى للآداب والعلوم الإنسانية في المغرب. وقد تدعّم هذا الإرث نتيجة توظيف متعاونين فرنسيين للتعليم في الجامعات الجديدة (Mandouze, 1963). فقد أعطت السياسات العلمية الجديدة في البلدان المغاربية، الحديثة العهد بالاستقلال، دفعة حيوية للسوسيولوجيا، بحيث يبدأ عصرها الذهبي في كافة هذه البلدان، مع نمو سريع في أعداد الأساتذة ــ الباحثين والطلبة المحليين. وبدأت مؤسسات البحث الجديدة ترى النور، كما تمّت مناقشة أطروحات دكتوراه الدولة الأولى. كان هذا التطور سريعاً جداً في الجزائر مقارنة بالبلدان الأخرى المجاورة. فقد تم إنشاء الجامعة الأولى في الجزائر، حيث تعود إلى عام ١٩٠٨.

١ ــ تشكّل الجيل الأول من السوسيولوجيين الجزائريين في جامعة الجزائر قبل مرحلة إصلاح التعليم العالي في عام ١٩٧١، ذلك الإصلاح الذي غيّر في العمق جملة البرامج والأهداف من عملية التكوين. وتكشف شهادة الأستاذة م. غادان (M. Gadant)، بكيفية فعلية، عن انطلاقة تعليم السوسيولوجيا. فقد درّست الفلسفة في معهد الفلسفة في كلية الآداب بجامعة الجزائر العاصمة، منذ عام ١٩٦٤ إلى غاية عام ١٩٦٧، حيث كانت ما تزال البرامج الفرنسية هي المرجعية الإلزامية في التدريس. لقد درّست الأستاذة م. غادان في الجامعة موضوعات: الفلاسفة القبل ــ سقراطيين، وأفلاطون، وإ. كانط، وف. هيغل، وك. ماركس، وف. نيتشه، ول. ألتوسير. وقد كانت طبيعة النقاشات، كما كانت تذكر، تتناول كثيراً أفكار كلّ من: ف. فانون، وج. ب. سارتر، والماركسية، ولكنها لم تعالج مطلقاً، لا الدين، ولا قضية المرأة، بينما كانت الخطابات والجدالات الدائرة رحاها في الصرح الجامعي حول أنماط الإنتاج، والتشكيلات الاجتماعية، والتنمية، عنيفة. وكان الأساتذة وطلبة الدكتوراه يستوحون جزءاً كبيراً من أعمالهم وبحوثهم من أطروحات وأفكار ألتوسير. ويمكن أن نميّز بين مرحلتين اثنتين في التعليم السوسيولوجي، فحتى عام ١٩٦٧/١٩٦٨ كان تعليم السوسيولوجيا يدفع بعدد من الطلبة إلى التسجيل في قسم الفلسفة، قبل أن يتوفر الجيل الأول من أساتذة السوسيولوجيا. وكان عاما ١٩٦٧/١٩٦٨ و١٩٦٨/١٩٦٩، بمثابة حقبة «الانتشار المذهل لأطروحات ألتوسير وبورديو التي ينظر إليها على أنها متكاملة.

وفي هذا الإطار، فقد كان ب. بورديو ورفيق دربه ج. ك. باسرون (J. C. Passeron)،

إضافة إلى أعضاء آخرين من المدرسة الأوروبية للسوسيولوجيا، يقدمون مداخلاتهم في جامعة الجزائر، بينما استدعى إصلاح التعليم العالي في عام ١٩٧١، وضع حدّ نهائي للجامعة الكولونيالية، وذلك بإنشاء جامعة موجّهة صوب حلّ المشكلات الوطنية، تضع كأهداف مباشرة لها تكوين إطارات الإدارة والتنمية. لقد منحت الأولوية للعلوم والتقنيات، في حين تمثلت مهمة العلوم الإنسانية والاجتماعية في إعداد الأرضية لبناء أجيال الأمة الجديدة. من الناحية التقنية، فقد خلخلت عملية الإصلاح هذه مجموعة البرامج والبيداغوجيا الكلاسيكية، بحيث صارت شهادة ليسانس علم الاجتماع تنظّم في شكل مقاييس عبر ثمانية سداسيات، تتضمن جذعاً مشتركاً ومجموعة من التخصّصات، انطلاقاً من العام الثالث. وقد تم تحديد قائمة المقاييس ومضامينها المقررة، بواسطة مرسوم وزاري، في ١٥ حزيران/يونيو ١٩٧٤. كانت الفروع المتوقعة هي: فرع سوسيولوجيا العمل، والسوسيولوجيا الريفية والحضرية، وسوسيولوجيا التربية والثقافة. وفي السياق ذاته، تتوّج مرحلة التعليم ما بعد التدرّج، بمناقشة رسالة ماجستير، ثم دكتوراه دولة، سيتم تحديد تنظيمها البيداغوجي لاحقاً.

٢ ــ بينما كانت الاستمرارية جلية في بلاد المغرب، حيث أنشئت جامعة الرباط عام ١٩٥٩، مثلت الكلية الجديدة للآداب ثمرة اندماج بين مركز الدراسات القانونية، ومركز الدراسات العليا العلمية، ومعهد الدراسات العليا المغربية، في العلوم الاجتماعية والإنسانية، وهي تشمل أيضاً قسماً للسوسيولوجيا. وقد أنشئ قسم السوسيولوجيا في أيلول/سبتمبر عام ١٩٦١ بمساعدة منظمة اليونسكو، لتقديم الدروس وترقية البحث العلمي الجامعي. وبسبب نقص الباحثين، فهو يضمن تقديم الدروس في الصفّين باللغة العربية والفرنسية. وفي الدخول الجامعي ١٩٦٥/١٩٦٦ كان المعهد يضم ٢٢٦ طالباً، من بينهم ١٩ يحملون شهادة ليسانس، وواحد فقط يحمل شهادة دراسات عليا. ويتضمن التعليم النظري للحصول على شهادة السوسيولوجيا مجموعة الدروس التالية: السوسيولوجيا العامة، وتاريخ التفكير السوسيولوجي، والنظريات السوسيولوجية المعاصرة، والسوسيولوجيا الحضرية والريفية، وعلم الاجتماع القانوني، وعلم الاجتماع السياسي، وعلم الاجتماع الاقتصادي، وسوسيولوجيا المؤسسة. وتتضمن عملية الفحص والتقييم اختبارات كتابية، وأخرى شفوية، هي: علم الاجتماع العام، وسوسيولوجيا أفريقيا والعالم الإسلامي، ومادة سوسيولوجية خاصة، يختارها مدير المعهد في غضون ٣٥ يوماً قبل دورة الامتحان، في حين تشكل المواد الأخرى موضوع اختبار شفوي فقط. وبحسب الدكتور عبد الكبير الخطيبي (١٩٣٨ ــ ٢٠١٠)، فإن الأولوية قد منحت لتكوين الأساتذة والعلميين، وقد «حالت بجدية دون تطور السوسيولوجيا» (Khatibi, 1967).

٣ ــ وقد سبق تعليم السوسيولوجيا إنشاء الجامعة في تونس، حيث تدرّس السوسيولوجيا منذ عام ١٩٥٨، في إطار معهد الدراسات العليا لتونس، ومركز الدراسات في العلوم الاجتماعية. ويوزع البرنامج المحدد بمرسوم ١٤ نيسان/أبريل ١٩٦١ شهادة الليسانس في أربع شهادات، هي: الدراسات العليا في السوسيولوجيا العامة، وعلم النفس الاجتماعي، والسوسيولوجيا والجغرافيا، والسوسيولوجيا المغاربية والإسلامية. وقد حدد جون دوفينيو

(١٩٢١ ــ ٢٠٠٧) الذي كان وقتها مديراً للمركز. في تقرير موسوم «ممارسة السوسيولوجيا في بلد نام» التوجّهات، والأولويات، والمناهج الضرورية لتكوين «إطارات التدخل السوسيولوجي» (Duvignaud, 1964: 169). إنه يستأهل هنا أن يشاد به بالنظر إلى دوره ومساهمته. إن «السوسيولوجيا»، كما كتب يقول: «يجب أن تحدث ثورة كوبرنيكية في تلك الاتجاهات التقليدية»، إذ يجب عليها أن تستجيب للتحديات التي تفرضها عليها التغيّرات البنيوية الشاملة والتحولات في الذهنيات الجماعية على كافة الصعد. باختصار، يجب عليها أن تجيب عن التساؤلات التالية:

ــ ما هي تأثيرات التنمية في المجتمع التونسي في مجمله؟ وهذا يعني ضرورة القيام بعملية جرد التغيّرات الاجتماعية الحاصلة منذ الاستقلال.

ــ كيف يمكن للمجتمع التقليدي في مرحلته التنموية أن يهضم ويستوعب ويدمج المشكلات الجديدة التي يطرحها تغيّر البنية الاجتماعية؟ إن ذلك يتمثل في دراسة التوترات السوسيو ــ سيكولوجية المترتبة عن التواصل بين البيئات المختلفة.

ــ كيف تتعدّل الاتجاهات الفكرية والذهنية للواقع، على كافة المستويات، في منظور التحولات المخطّطة؟ يستدعي ذلك بالطبع واجب دراسة الجماعات والذهنيات.

ولتحقيق هذا البرنامج بشكل جيد، يعتقد ج. دوفينيو، بضرورة توظيف كافة المناهج من دون دوغماتية ولا أفكار مسبقة، «إذ يتعلق الأمر بفهم التغيّر والاستجابة بشكل أفضل للتحدّي الذي تفرضه تحولات البنية، على السوسيولوجي». يجب أن تأخذ هذه الدراسات الميدانية ثلاثة اتجاهات: الدراسات المونوغرافية الجزئية، ثم التحليل الشامل للمجتمع في كامل تشابكه، وأخيرا بناء رابطة بين المنهجين لأجل تحليل الواقع الاجتماعي في كليته. وقد صاغ تقرير ج. دوفينيو التوجّهات الرئيسية بهدف إنشاء معهد السوسيولوجيا وتكوين الجيل الأول من سوسيولوجيي تونس المستقلة، الذين بلغ عددهم ١٥ تقريباً.

رابعاً: البحث السوسيولوجي ومتطلبات التنمية

وقد حفزت سوسيولوجيا التحرير هذه بشكل واسع وبحرص استقلالي وبعد تنموي. إنها كانت لصيقة بمشروع البناء الوطني، حيث أعطيت الأولوية للمتغيّرات الاقتصادية والسياسية. لقد أسس الخطاب ما بعد الكولونيالي سلطته، إن لم نقل وجوده، على حقيقة أنه كان مستعمراً، كما لو أن الماضي الكولونيالي يعطي المشروعية لكل سوسيولوجيا تزعم تفكيكه والاستعاضة عنه. فكل شيء يمر، إذن، كما لو كانت عملية التموقع ــ بالمقارنة مع العلم الاجتماعي الكولونيالي ــ تعفي المفكّر «المغاربي» من النقد الذكي لممارساته الخاصة. تسمح مثل هذه المقاربة، لهذه السوسيولوجيا بالتواجد في أفضل رواق بأقل تكلفة ممكنة. وهي تعكس «استمرارية ردّة الفعل النقدي، وضعف الإنتاج المحلي منذ الاستقلال [...]، ذلك لأن القطيعة المعلنة مع العلم الكولونيالي تتم عن طريق زحزحة الموضوع. إنها تنادي من أجل التملّص من الدخول دفعة واحدة في حقل الحداثة، وتلقي في طي النسيان الجوانب التقليدية، من دون أن تتساءل حول الطرائق الخاصة لإدماجها، أي ببساطة إنها تتجاهل حضورها [...]».

كانت السياسات العلمية الوطنية هي أيضاً إرادوية في ميدان البحث السوسيولوجي. فقد تم إنشاء مراكز للبحوث في كافة البلدان المغاربية، في الوقت الذي اختصر فيه البحث ذاته في التحضير لأطروحات الدكتوراه. كما أجريت عدة ملتقيات، لكنها كانت نادرة جداً، وعلى فترات متقطعة، في الثمانينيات، وكانت تجارب إنشاء مراكز البحوث جدّ متقاربة بين بلدان: الجزائر، وتونس، والمغرب.

١ ــ في هذا البلد الأخير، يعود إنشاء المركز الجامعي للبحث العلمي إلى عام ١٩٦٢، وتمثلت مهمته الأساسية في ترقية مجموعات البحث في الكليات والمعاهد، والتنسيق بين نشاطاتها، وتوفير البحث العلمي حول الموارد البشرية، والتجهيزات، وتوجيه البحث بحسب متطلبات التنمية الوطنية. إنه يسهم أيضاً في تكوين الباحثين، ويشكّل وسيطاً بين الجامعات والمنظمات الأجنبية. كما يساعد على نشر الأعمال والدراسات، وييسّر الاستفادة من الوثائق وتبادل المعلومة العلمية. وتضم فرقة العلوم الاجتماعية للمركز ٣ باحثين في السوسيولوجيا والاقتصاد. إنها تضطلع بكتابة **النشرة الاقتصادية والاجتماعية للمغرب** (*Bulletin économique et social du Maroc*) التي تخصّص أهمية كبيرة للموضوعات السوسيولوجية. لقد كانت حصيلتها متواضعة، حيث انحصر دورها في نشر غير منتظم لمجلة **البحث العلمي** (*Recherche scientifique*)، ولم تعرف سوى انتشار متواضع، وكانت مقروئيتها ضعيفة. وفي عام ١٩٧٥، تم تحويل المركز الجامعي للبحث العلمي إلى معهد جامعي للبحث العلمي المتخصّص في العوم الإنسانية والاجتماعية، وكان يضم أربعة أقسام (التاريخ، والأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، والعلم والمجتمع، والعلاقات بين المدينة والريف). وقد تمكّن المعهد من أن ينشر مجموعة من المؤلفات والمخطوطات والأطروحات بالعربية والفرنسية، ومن بينها **النشرة الاقتصادية والاجتماعية** ومجلة **هسبريس ــ ثمودا** (*Hesperis-Tamuda*). كما أنشأ الحسن الثاني المعهد الزراعي في عام ١٩٦٣، وقد دخل سياق العمل في عام ١٩٦٦، وتمثل دوره المهم في البحث السوسيولوجي في المغرب، بفضل رئاسة الباحث الأنثروبولجي ب. باسكون (١٩٢٣ ــ ١٩٨٥). وعلى أثر وفاة هذا الباحث المفاجئة، يوم ٢١ نيسان/أبريل ١٩٨٥، أخرجت **النشرة الاقتصادية والاجتماعية** عدداً خاصاً به، بغية تكريمه، باعتباره كان نشيطاً في كثير من الميادين (السوسيولوجيا، والإثنولوجيا، والتاريخ، والقانون، والتكنولوجيا ... الخ). وبحسب تقدير مجلس إدارة المجلة، فإن عمله «احتل مكانة متعاظمة من الطراز الرفيع، ليس في الدراسات الريفية فحسب، لكن أيضاً في سوسيولوجيا المغرب على امتداد ثلاثين سنة الأخيرة» (Pascon, 1986).

٢ ــ وفي الجزائر، في سياق المنظورات الجديدة المخطّطة من أجل إصلاح التعليم العالي الذي انطلق في عام ١٩٧٥، سيتحول مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي، في عام ١٩٨٦، إلى مركز للبحث في الاقتصاد الريفي، حيث أصبح في عام ١٩٧٧ يضمّ بين جنباته ثماني فرق، منها: فرقة بحث في الاقتصاد الريفي (١٣ باحثاً)، والتربية (١٦ باحثاً)، والتكنولوجيا (ثمانية باحثين)، والتراكم والمالية (ثلاثة باحثين)، والبيئة (أربعة باحثين)، واقتصاد التأمينات. ويدرج المركز البحث السوسيولوجي بمشاركة سوسيولوجيين من جامعة العاصمة الجزائر، وهو ينشر مجلة **دفاتر بحث في الاقتصاد التطبيقي**، ويضطلع بدور

مهم في التوصل إلى الوثيقة والميدان، في ما يتعلق بالدراسات الحقلية. لكن أبحاث مركز البحوث الأنثروبولوجية قبل ـ التاريخية (القديمة) والإثنولوجية تباطأت في عام ١٩٦٩، بعد مغادرة الباحثين الفرنسيين، إلا أن المركز ضم ٢٢ باحثاً في عام ١٩٧٧، من بينهم ١٦ مختصاً بالحضارات القديمة، وخمسين أنثروبولوجياً، وباحثة مختصّة في السينما الإثنولوجية، وثلاثة إداريين، وسبعة عشر موظفاً للدعم التقني.

٣ ـ لقد استفادت تونس من تقليد إصلاح التعليم يرجع إلى القرن التاسع عشر، حيث شملت عملية الإصلاح نظام التعليم، بما في ذلك مستوى التعليم الأعلى. فقد أنشئ مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية في عام ١٩٦٢، ثم أعيدت هيكلته في عام ١٩٧٢. يشرف هذا المركز على إصدار **المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية** ابتداء من عام ١٩٦٤، و**دفتر الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية**، وأبحاث الباحثين، وأعمال المنتديات. ويتم إنجاز غالبية البحوث لحساب الإدارة والمؤسسات الدولية، وهو يضمن، بمعية معهد السوسيولوجيا، جوهر إنتاج العلم الاجتماعي في تونس. فهل يجب التذكير بأن حقبة الستينيات كانت السوسيولوجيا فيها تحت وطأة براديغم التنمية؟، إذ كان السوسيولوجيون مجنّدين من قبل الدولة أولاً كموظفين (باحثين، وأساتذة، ومستشارين) للقيام بدراسات موصى بها عن بعض المسائل التي يطلبها الفاعلون السياسيون، مثلما هو حال ظاهرة التحديث والتنمية. فقد ساهمت الدراسات السوسيولوجية في بناء مشروع المجتمع التونسي المعاصر. وقد أسهم تكوين معظم الباحثين الاجتماعيين التوانسة في المدرسة السوسيولوجية الغربية والفرنسية خصيصاً، في تجذّر الأفكار التحديثية للمجتمع. يفسر ج. بلانديه (George Balandier) الفعل التنموي الحكومي، نتيجة «المشكلات الملحّة التي لم تسمح بانتظار إعداد نظريات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تأسست سياسة التنمية التي يفترض أن تترتب على معلومة صارمة وتصميم نظري مجدد، على نظرة إمبيريقية غير متقنة وليست ملائمة لتقدم المعرفة العلمية المكتنزة. وتجب الإشارة إلى أن مقاربة التنمية ارتكزت على تطبيق المخطّط الاقتصادي أو المشروع، بإهمال السكان المحليين المستفيدين «بحيث إن المعلومة والاتصال بالسكان المعنيين بهذه المشروعات التنموية، ليست لها قيمة كبيرة في هذه المقاربة، فالسكان الريفيون والأميون في الغالبية منهم، ليسوا قادرين على فكّ شفرات المعنى الحقيقي من رسالة التنمية» (Balandier, 1986).

وإلى غاية الثمانينيات، فإن هذه المراكز البحثية المغاربية كانت تسهم أكثر في ميدان تكوين الباحثين، بدلاً من البحث السوسيولوجي، في حصر المعنى. وهذا الأخير يتموقع بشكل كثيف في الجامعات، وينحصر دوره في تحضير شهادات دكتوراه الدرجة الثالثة (الماجستير). وكان من عواقب الغياب شبه الكلي لأساتذة التعليم العالي لحظات الاستقلالات الوطنية و/ أو القومية، في تلك الأوطان، توظيف قوي للأعوان في سنوات الستينيات. وبالموازاة مع التعليم الذي يقدمونه، فهم يتابعون تحضير أطروحاتهم، وبما أن تأطيرهم غير متوفر محلياً بشكل دائم، فهم يسجلون في جامعات فرنسا بالنسبة إلى المفرنسين (وليس الفرانكفونيين)، وفي مصر وسورية للمعرّبين.

وقد تم افتتاح العام الأول من التعليم (دبلومات دراسات معمّقة، في عين المكان في

الدخول الجامعي ١٩٧٥/١٩٧٦)، وجاء تحضير ومناقشة أطروحات الماجستير أو دكتوراه الدرجة الثالثة متأخراً نسبياً بعد ذلك، إذ لم يوجد في عام ١٩٩١، في جامعة وهران، على سبيل الذكر، سوى تعليم ما بعد تدرّج واحد في السوسيولوجيا السياسية، يدور حول مشكلات السلطة السياسية والمقاربات النظرية والمنهجية. كما افتتحت شهادة ما بعد تدرّج متخصّصة ذات غاية مهنية، في عام ١٩٩٣/١٩٩٤. وتكشف سجلات الأطروحات والمذكّرات وقوائم المنشورات، تنوّع وطبيعة الأبحاث الجامعية. ويجرّد ديوان المطبوعات الجامعية، تحت مسمّى السوسيولوجيا، في الفترة (١٩٧٦ ــ ١٩٨٨)، قائمة من ٣٣ كتاباً تمثل في الغالب أطروحات، وأعمال ندوات، وكتباً مدرسية، ونسخاً في السوسيولوجيا. ويظهر سجل المؤسسة الوطنية الجزائرية للكتاب وجود عشرة مؤلفات، من بينها ٥ أطروحات دكتوراه دولة، في خانة العلوم الاجتماعية في الفترة (١٩٨٩ ــ ١٩٩١). ويتم تنظيم الملتقيات العلمية القليلة جداً من قبل المؤسسات الرسمية (الوزارات)، بدلاً من الجامعات ومراكز البحث، بينما تشكل تواريخ الاحتفالات أو الروزنامة السياسية، مناسبات لاجتماعات ونقاشات علمية. وتقدر أهمية ودور السوسيولوجي في عمليات التنمية بمدى فعاليته، فهل يجب تكييف تكوين السوسيولوجيين للاضطلاع بهذه المهمة؟ تبدو المعادلة بين احترام مكانة السوسيولوجي والاستجابة لمتطلبات الدراسات التنموية صعبة، لكن معاينة أولى تجعلنا نستنتج أن السوسيولوجيين في الستينيات كانوا أكثر التزاماً، كما استفادوا من التزاماتهم إزاء السلطة بحرية أكبر. لكن في الحقبة الراهنة، فقد أصبح هذا الهامش من الحرية محدوداً، بفعل فرض نوع من المقاربة السوسيولوجية، وتقنيات البحث والتنشيط، إذ تتمفصل البحوث المطلوبة عموماً مع الحاجات التي تفترض منتجات «سوسيولوجية» عملية وفاعلة، للتمكّن من تسيير الإكراهات والمشكلات التي تعيق عملية التنمية.

هذه السوسيولوجيا التنموية عثرت في التناقض تقليد/حداثة على مشروعها الفكري المفضّل. وكانت حصيلة هذه الرؤيا الثنائية، تهميش، إن لم نقل، استبعاد الأنثروبولوجيا، إذ تم تجريد وكبت كافة القضايا المتعلقة بالحقل الشعبي، والإثنية، والقبيلة، والمعتقدات الشعبية، والتمثلات الرمزية (طقوسيات، وأساطير، وفنون). قد يكون ربما هذا هو السبب الذي من ورائه انحرفت هذه السوسيولوجيا التنموية عن التنمية، وصارت غير قادرة على إدراك وتفسير الديناميكيات العميقة التي تبني المجتمعات المغاربية. لم يتمكّن التحرير المنشود، إذن، من ترقية الفكر النقدي والتفكيكي للآلة الإمبريالية والإثنومركزية ــ الإنتاج الدائر حول الاجتماعي، وإعادة إنتاج وتكييف النظريات السوسيولوجية الغربية ــ ولا المساهمة بقدر محتشم في تنمية المجتمعات المستقلة حديثاً. فهل نحن مكرهون على إعادة تحديد شروط تكوين السوسيولوجيين؟ تفرض أهمية المعلومة والاتصال، في تصميم النماذج الجديدة للتنمية، أسلوباً آخر في تكوين السوسيولوجيين وتوجيههم صوب شهادات الدراسات المتخصّصة. ومع هذه التساؤلات، فقد برزت ما أمكن تسميتها «سوسيولوجيا الهوية»: إنها اتجاه نحو امتلاك الموضوع المدروس مع خلفية هوياتية، والبحث عن «نحن سوسيولوجي». ومن جانب آخر، فقد عرفت السوسيولوجيا عدداً معتبراً من التحولات: تصاعد المشكلات والأمراض الاجتماعية وضع السوسيولوجيا في واجهة المشهد الاجتماعي، إضافة إلى تردّي

الروابط الاجتماعية، والتهميش، والبطالة، وتصدّع التضامن الاجتماعي، والعنف، والانحراف، والإرهاب .... التي هي أمراض جعلت من السوسيولوجيا علبة أدوات، يمكنها أن تقدم حلولاً عملية أو براغماتية.

خامساً: إكراهات خارجية وتعاون ...

تسارع التطور الداخلي للعلم السوسيولوجي استجابة لتغيّرات مهمة شاهدتها في السياقات الوطنية والعالمية. وتحت ضغط وشروط صندوق النقد الدولي (FMI)، والبنك العالمي (BM)، تم تبنّي سياسة جديدة في التعليم العالي. وقد أثرت هذه الأخيرة في التعليم والبحث في السوسيولوجيا: أصناف من التكوين الاحترافي، في الوقت الذي يفترض فيه أن يستجيب البحث لمتطلبات السوق. إن الأزمة التي عاشتها كافة البلدان المغاربية، في نهاية الثمانينيات هي أولاً وقبل كل شيء، أزمة محلية. إنها ترتبط بطبيعة البناء الوطني الذي لا تمثل التنمية الاقتصادية فيه سوى أحد تجلياته. وقد استدعى ظهور الحركات الإسلاموية على المشهد السياسي، بما في ذلك سبيل العنف، طرح تساؤلات جديدة. وقد كان لتطبيق مخطّطات التسوية الهيكلية عواقب درامية على مستوى التشغيل ومستوى المعيشة. أما في العلاقات الدولية، فقد أدى انهيار جدار برلين عام ١٩٨٩، ثم تفكيك الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية، إلى تقليص هامش مناورة دول العالم الثالث تحديداً (بو بكر، ٢٠٠٤). لقد أصبح العالم الجديد، منذ الآن فصاعداً، تحت رحمة قوة واحدة ووحيدة. وتترجم الأزمة فعلياً، بتحرير سياسي نسبي، من قبل الأنظمة الاستبدادية أو التسلطية وبناء اقتصاد السوق في البلدان التي لم تكن موجودة فيها (الجزائر).

١ ــ في تونس، تحدّث تقرير بن ضاية حول التعليم العالي، في عام ١٩٨٥، عن «تصدع جامعي»، وقدّم معاينة نقدية عن الأزمة، بتركيزه على ترهّل مستوى التعليم الابتدائي والثانوي، وتسييس الفضاء الجامعي، ونضوب الموارد المالية (Ben Dhia, 1985)، في حين طالب تقرير البنك الدولي الصادر في عام ١٩٩٨ ــ بعد أن أخذ في الحسبان التدابير التي تمسّ السوسيولوجيا، من حيث تخفيض أعداد الفروع الأدبية والعلوم الإنسانية ــ بمهنية التكوين، وفصل التعليم العالي عن البحث العلمي، وخلق فئة من الجامعيين يتخصّصون حصرياً بالتدريس. وقد تم الانتهاء من إصلاح التعليم العالي في تونس في ٣١ كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٣.

٢ ــ دخل التعليم السوسيولوجي حيّز التطبيق في الجزائر في عشر مؤسسات جامعية، ابتداء من عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤، حيث يطبق بشكل تدريجي. وتعرف عملية تعليم السوسيولوجيا، كما هو حال الفروع الأخرى، بـ «خطة جديدة»: إنها الإصلاح المسمّى «ل.م.د.» (ليسانس، ماسترز، دكتوراه)، الذي يستهدف تحسين نوعية التكوين، وتنسيق نظام التكوين مع بقية العالم، وخلق مسارات تكوين متنوعة ومتلائمة، وسهولة حراك وتوجيه الطلبة، ووضع آليات مرافقة للطلبة، ورسملة وإمكانية انتقال التحصيل (مكتسبات). والتكوين على مدى الحياة، إلى جانب التكوين القاعدي، وانفتاح الجامعة والتكوين على المحيط الخارجي، وترقية سياسة استقلالية المؤسسات. وعلى المستوى البيداغوجي، تتمفصل

الهيكلة الجديدة للتعليم العالي في ثلاثة مستويات: مستوى ليسانس (L) الذي يتطابق مع مرحلة تكوين من ثلاثة أعوام بعد البكالوريا، ومستوى الماسترز (M) على مدى عامين اثنين بعد الليسانس، والدكتوراه (D) بثلاثة أعوام إضافية بعد شهادة الماسترز. ويجري التعليم في شكل سداسيات مكوّنة من مقاييس أو وحدات تعليم: وحدات أساسية تتضمن المواد القاعدية لتخصّص معين، والمنهجية عندما يقدم التدريب، بالإضافة إلى أدوات الدعم البيداغوجية، مثل: الرياضيات، واللغات الأجنبية، والمعلوماتية، والبحث الوثائقي، والاكتشاف، عندما يتعلق الأمر بمواد ترتبط بتخصّصات أو حقول علمية أخرى، لدعم الثقافة الجامعية، وتسهيل الانتقال والتوجيه. ويمكن أن يكون التكوين ذا صبغة أكاديمية، يتوّج بشهادة الماسترز أو الدكتوراه أو صبغة مهنية، عندما يتوّج بالتأهيل، ويوجّه الطالب المتخرّج إلى عالم الشغل. وأخيراً، تجب الإشارة إلى أنه من بين وحدات الكشف، فإن موضوعات، مثل: التاريخ وفلسفة العلوم، ورهانات المجتمع، والرياضة، والثقافة. والانخراط الجمعوي، والثقافة العلمية، يقع اقتراحها على مجموع الطلبة. وتعتبر عملية إعادة توجيه البحث خطوة مهمة أيضاً، كما هو شأن إعادة توجيه التعليم. وفي هذا الميدان أيضاً، عرفت السوسيولوجيا تغيّرات عديدة، فقد تبنّت كافة بلدان المنطقة برامج وطنية للبحث، لتحديد الأولويات، وضمان التمويل المبدئي، وخلق مخابر البحث.

فقد حدّد قانون ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٨، الذي يتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية في الجزائر، ٣١ برنامجاً وطنياً، من بينها واحد مخصّص للسكان والمجتمع، والثاني مخصّص للعلوم الإنسانية، بينما تدرج برامج أخرى عديدة البعد السوسيولوجي، مثل: السكن، والصحة، والتربية والتكوين، والشباب والرياضة، والثقافة والاتصال، واللسانيات. ويتم التكفّل بها من قبل مخابر جديدة، أنشئت داخل الجامعات، ومراكز البحث داخل الجامعات. وتحصي الحولية التي نشرتها الوكالة الوطنية لترقية البحث الجامعي عام ٢٠٠٥، المخابر التي أنشئت داخل الجامعات، وتقدم عرض حال أخيراً عن وضعية البحث السوسيولوجي في الجزائر. لقد تم إعداد الإحصاء، انطلاقاً من كلمات مفتاحية: سوسيولوجيا، وسكان، وأنثروبولوجيا، وإثنولوجيا، وديمغرافيا.

يتضمن البرنامج الوطني للبحث حول السكان والمجتمع ١٩ مشروع بحث، تتوزع على أربعة مراكز توجد في الجزائر العاصمة ووهران. إنه يغطي الميادين التالية: المدن، والفضاءات، والفضاء الريفي، والأسرة، والمرأة والمجتمع، والحراك الاجتماعي، والعمل والتوظيف، والمعارف، والتعبير، والمخيال. وشكّلت نتائج البحوث المنجزة في إطار البرنامج الوطني للبحث موضوع أيام دراسية علمية، نظمها مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، يومي ٢١ و٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٥. وتظلّ حاجات التكوين للباحثين والمقاييس التعليمية ثاقبة نسبياً، بينما يستدعي النمو السريع في إعداد الطلبة توظيفات جديدة في كافة البلدان. وفي الجزائر بلغ عددهم ستة أضعاف ما كانوا عليه في السبعينيات. وأمكن لهذا العدد أن يتضاعف خلال عام ٢٠٠٨، حيث بلغ مليون طالب في عام ٢٠٠١. من جانب آخر، هناك ضرورة لتغطية النقص في أعداد الأساتذة (أساتذة التعليم العالي، والأساتذة المحاضرين). ففي الدخول الجامعي (٢٠٠٤/٢٠٠٥)، كان ١٥ بالمئة فقط من

مجموع ٢٣,٥٠٠ أستاذ جامعي في الجزائر، من أساتذة التعليم العالي والمحاضرين. لكن المعدل كان أدنى من ذلك في العلوم الاجتماعية والسوسيولوجيا. وبحسب تقدير وزير التعليم العالي، يجب أن توظف الجزائر قرابة ٢٥,٠٠٠ أستاذ جديد قبل عام ٢٠٠٨، لكي تبلغ المعايير الدولية. وفي عام ٢٠٠٤، تم تقديم عرض لتوظيف ٦٠٠ أستاذ تعليم عالي أجنبي، كما انطلق برنامج جديد للتكوين الكثيف، في عام ٢٠٠٣ ــ ٢٠٠٤. وتمنح الجزائر ٥٠٠ منحة للتكوين في الخارج كل عام للأساتذة الذين يقومون ببحوث جامعية وأولئك الذين يحضّرون شهادات دكتوراه دولة في الجزائر. وكان الهدف من ذلك تخريج ٢,٦٠٠ أستاذ قبل عام ٢٠٠٨.

وتشكّل المدارس الدكتورالية صيغة جديدة لتكوين أساتذة ــ باحثين شباب. إنها تتضاعف في كافة بلدان المنطقة، منذ عام ٢٠٠٠. كما إنها تقتحم شبكة الجامعات المحلية والخارجية، وتتوجه إلى المتقدمين للدكتوراه، لأجل تكوين أولي أو تحسيني. وقد أصبحت المدارس الدكتورالية التي تجمع الطلبة على المستوى الإقليمي، تتزايد أكثر من ذي قبل. وأخيراً، تم التكفل بالتكوين من طرف الجامعات الخارجية، المستوطنة محلياً. فقد وقع الإعلان عن إنشاء جامعة فرنكو ــ تونسية، يوم ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. ومن جانبها، تعتزم الجزائر تبني مشروع مماثل منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وتعتبر الجامعة الفرنكو ــ جزائرية بمثابة شبكة مؤسسات بين البلدين، مع مؤسسات رائدة ــ في قلب الجهاز ــ تحمل تجارب مدعوة إلى الانتشار في كامل الجزائر، بينما كان حضور الجامعات الأجنبية في المغرب، أقدم من ذلك؛ إنها جامعات أمريكية بالخصوص. وتعتبر جامعة «الأخوين» الواقعة في مدينة إفران في المغرب أكثر حداثة، بحيث تتضمن كلية للإنسانيات والعلوم الاجتماعية، وهي تقدم على مستوى الليسانس، دروساً حول: الاتصال، والموارد البشرية للتنمية، والدراسات الدولية. وقد اقترح برنامج دراسات دولية ودبلوماسية على مستوى الماسترز. وتضم أسرة المدرّسين أساتذة من بين الأمريكيين، كما الأجانب.

في ميدان البحث، فإن التعاون الدولي ما يزال كثيفاً بعد الانخفاض الذي عرفه في الستينيات، فقد تكثف وتنوّع. وتتميز مراكز البحث في العلوم الاجتماعية بنشاط متزايد في كافة البلدان، حيث تتابع الجامعات الأمريكية، بالموازاة مع التكوين، تطبيق برامج بحث. كما بدأت المؤسسات الأجنبية التي كانت غائبة تماماً من قبل نشاطاتها الأولى. وإذا كان التعاون الجزائري ــ الفرنسي قد عرف ارتداداً ملحوظاً، بسبب سياسة الفيزا والعنف المسلح في عام ١٩٩٠، فهو يشكّل اليوم موضوع إعادة بعث طموح. فقد أطلقت اللجنة المشتركة للتقييم والبرمجة، منذ عام ١٩٨٦، برنامج بحث وتكوين في الدكتوراه، حيث انتقت هذه اللجنة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ قرابة ١٢٦ مشروعاً، من بينها ٣٣ مشروعاً جديداً. وقد أنشئت اللجنة الفرنكو ــ جزائرية العليا الجامعية والبحثية التي حلت مكانها، في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. ويتمثل هدفها الأساسي في المساعدة على تطبيق التكوين الاحترافي، والتكوين الدكتورالي، وما بعد الدكتوراه، بالنسبة إلى تكوين الأساتذة الباحثين وإنجاز مشروعات مشتركة. ويُنظر إلى العلوم الاجتماعية والإنسانية التي تعتبر قطاعاً مفلساً بقوة، بوصفها ذات أولوية. وقد انطلق صندوق تضامن أولوي في عام ٢٠٠٤، لفترة تمتد

ثلاث سنوات، بغية ترقية التبادلات بين الباحثين الشبان والأساتذة. وتطمح الجزائر أيضاً إلى انفتاح أكبر على العالم، خاصة على الإطار الأورو ـ متوسطي. وتشكل الجامعات الأجنبية الموطّنة في المنطقة قناة أخرى للتعاون في موضوع البحث.

٣ ـ في المغرب، منذ عام ٢٠٠٣، عقب إدراج إصلاح التعليم العالي، بحسب صيغة «ل. م. د.» (LMD)، أصبحت كلية الآداب والعلوم الإنسانية في الرباط تمنح تعليم ١٥ تخصّصاً في الماسترز، ينقسم بين قسم اللغة والأدب من جهة، وأقسام العلوم الإنسانية من جهة أخرى. وعلى مستوى الدراسات الدكتورالية، فإن الكلية قد أنشأت مركز دراسات الدكتوراه، تحت عنوان «الإنسان والفضاء في العالم المتوسطي». يضم هذا المركز ١٤ تكويناً دكتورالياً، ويتجاوز عدد المسجلين فيه ١٠٠ طالب، في عام ٢٠٠٩. ويتميّز الأساتذة الباحثون وطلبة كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية في جامعة الأخوين في المغرب، بأنهم أصحاب منشورات عديدة في المجلات الأكاديمية. وتعطي بعض الأمثلة من بين أخرى فكرة عن المجال الذي تغطيه تلك الأعمال. فقد نشر م. ويليس (M. Willis) مقالة عن «الإرهاب الجزائري» (Willis, 2003)، وأخرى حول «الإسلاميين المغاربة» (*Mediterranean Politics*, 2004). أما د. مغراوي، فهو صاحب مساهمة حول «الحضارة الفرنسية» (Maghraoui, 2003). وتتمثل الشبكة الثالثة للبحث، في التعاون بين مراكز البحث الموطنة هي أيضاً في المنطقة. الوكالتان المهمتان أكثر هما واحدة أمريكية وأخرى فرنسية، وتغطيان كافة البلدان. أما مركز جاك بيرك (Jacques Berque) (١٩١٠ ـ ١٩٩٥) لدراسات العلوم الاجتماعية والإنسانية، فقد أنشئ في الرباط عام ١٩٩٩، بهدف ترقية البحث، بالتعاون بين المغرب وموريتانيا في ميادين العلوم الاجتماعية، والإصلاح الاقتصادي، والمدن والتحضر، وتهيئة الإقليم، والمجتمعات، والإسلام، والسياسة. وله برنامجان اثنان قيد التطبيق: «قراءة وفهم المغرب والمدينة والفضاءات» (Lire et comprendre le Maghreb et ville et espaces)، في حين توجد مشاريع أخرى قيد الدراسة (ثقافة وتراث، ونظم تربوية، وأنثروبولوجيا المغرب، والإصلاحات: اقتصاد، عدالة، مؤسسات سياسية). لقد تدعم التعاون مع الولايات المتحدة، منذ عشريتين اثنتين، وهو يؤدي الآن دوراً مميزاً في البحث وتكوين الباحثين. كما أن هناك مركزين اثنين موجودين في طنجة وتونس، منذ عام ١٩٨٠.

وإنشاء مركز أمريكي للدراسات المغاربية متوقع في الجزائر، وسيوطن في جامعة وهران، لكي يشكل خط وصل بين الباحثين المغاربيين والأمريكيين في ميدان العلوم الاجتماعية والإنسانية. أما المحل الأخير لإنتاج البحث، فهو يتمثل في الصناديق أو المؤسسات الأجنبية، إذ توجد مؤسستان اثنتان ألمانيتان (F. Ebert et K. Adenauer) في كافة بلدان شمال أفريقيا. إنهما تنظمان بالتعاون مع مراكز البحث الوطنية، برامج بحث، وتشاركان أيضاً مع شركاء المجتمع المدني (جمعيات ونقابات). وتتخصّص مؤسسة الملك سعود عبد العزيز، التي مقرها الدار البيضاء في المغرب، بالكامل بالعلوم الاجتماعية والإنسانية المغاربية. إنها مؤسسة خاصة وثائقية، علمية وثقافية، أنشئت لأجل أن تستجيب للمتطلبات في المعلومة والوثيقة الضرورية التي تحتاجها مجموعة الباحثين والعاملين. كما إنها تخدم البحوث العلمية، وتمثل في المنطقة أهم مؤسسة مخصّصة للتوثيق والمعلومة في العلوم الاجتماعية. ويقدم

مركز التوثيق فيها خدمات البحث البيبليوغرافي لإعادة الإنتاج في الشبكة المعلوماتية، بالدخول إلى قواعد معطيات دولية؛ إنها تصمم هي ذاتها بنوك المعطيات والبيبليوغرافيات، وتقدم مجلتها السداسية للبحث والبيبليوغرافيا مقتنيات المكتبة والمقالات. كما ألفت هذه المؤسسة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، مؤلفاً وقرصاً مضغوطاً، يحصي بكيفية ممنهجة المنشورات باللغة العربية، والفرنسية، والإنكليزية حول «المجتمع المغاربي في العلوم الاجتماعية». وأصبحت نشاطاتها العلمية والثقافية فضاء للنقاشات الحيّة في المغرب وفي كل المنطقة.

سادساً: من هو السوسيولوجي المغاربي؟

في نهاية هذه المحاولة يمكننا أن نتساءل: أين تتموقع السوسيولوجيا اليوم في المجتمع المغاربي؟ هل هي موجودة؟ هل تنتج وتجدد معارفها؟ هل هناك مجتمع من السوسيولوجيين المحترفين؟ هل تجعل الاستعمالات العمومية للبحث من السوسيولوجيا تخصّصاً نافعاً اجتماعياً؟ بعد مجهود تراكم تاريخي معيّن في تكوين السوسيولوجيين المغاربيين، يمكننا اقتراح نموذجية عامة للسوسيولوجيين، وفق مدوّنة تصنيف المهن الممارسة. يجب التذكير بأن هناك الكثير من الأبحاث التي أنجزت حول مسألة حرفة السوسيولوجيا، لكن يبقى العمل الأكثر حداثة، هو بحث جان سبورك (Spurk, 2006). هذا الأخير يقترح علينا أربعة نماذج مثالية للسوسيولوجيين، كما مقارباتهم المنهجية (Spurk, 2006)، كما يلي:

ـ **المثقف**، هو السوسيولوجي الذي يكتسب المعرفة من الآخرين من أجل تفاعله مع بيئة عمومية مؤاتية للنقد السوسيولوجي. تنخرط هذه الطائفة مع المجتمع، عبر مشروع تجاوز وترقية الحياة الاجتماعية.

ـ **الأكاديمي**: هو «العالم» (بحسب م. فيبر) الذي يتمأسف إزاء الفضاءات العمومية الواسعة، ويتكئ جوهرياً على معايير وقواعد الإنتاج العلمي والسلوكات الأكاديمية المتميّزة التي تستثمر غالباً في البحث. وينطبع عالم السوسيولوجيين الأكاديميين بعلاقة غامضة مع حقلي الاقتصاد والسياسة.

ـ **السوسيولوجي الإعلامي**، هو الموجود على الدوام في وسائل الإعلام. إنه في الوقت ذاته «فاعل وناتج الصناعة الثقافية». السوسيولوجي الإعلامي هو بمثابة رجل فرجة وإثارة، يبحث عن سلطة رمزية ضرورية من أجل اعتراف يصعب بلوغه سوى من خلال المهارة والصناعة الإعلامية. فكلما تم تبسيط الخطاب السوسيولوجي لأجل التأثير في الجمهور الواسع، يصبح السوسيولوجي أكثر قرباً من الصحفي، وتصبح المسافة بينهما هي أيضاً غامضة إلى درجة يصعب معها التمييز بين التخصّصيْن.

ـ **الخبير**، وهذا الصنف أسهم بالفعل منذ وجوده في تعاقدية وحرفية السوسيولوجيا. ترتكز سوسيولوجيا الخبرة أساسياً على التخصّص الثاقب، ومدى ملاءمة اختيار نموذج التحليل، والتجربة المكتنزة، وعلى المهارة المعترف بها. يترجم السوسيولوجي الخبير إرادة الاعتراف به اجتماعياً، وتحقيق حياة مهنية تحوّل السوسيولوجي «العالم» إلى خبير.

إذا كانت هذه النموذجية تكشف عن مركز السوسيولوجيين، في حقول السوسيولوجيا الغربية، فيمكننا أن نستلهم منها ثلاثة نماذج على الأقل، يمكنها أن تتطابق مع الواقع المغاربي، فهو الأكاديمي، وسوسيولوجي الإعلام، والخبير. ويمكننا ربما الاكتفاء بنموذجين اثنين يوجدان في واقعنا الاجتماعي، وهما: السوسيولوجي الأكاديمي، والخبير؛ النموذج **الأول** يتمثل في الأستاذ الجامعي والباحث، المتجه نحو البحث العلمي، والذي تربطه علاقة تتسم بنوع من الضبابية والهشاشة مع بعض القضايا التي تخصّ المجتمع. والنموذج **الثاني** هو السوسيولوجي الخبير (الذي يمكنه أن يكون في الوقت عينه أكاديمياً) الذي يقتحم ميدان المعاينة، ويفرض وجوده في ميدان الخبرة. أما السوسيولوجي المثقف، مثلما تم تعريفه سابقاً، فقد أصبح عملة نادرة نوعاً ما. هذه الوضعية قد تعكس الواقع الذي توجد فيه حياة السوسيولوجيين، وهو موقف متميز بارتكاس المجتمع المدني وهوامش الحريات المقتضبة.

لكن يبدو لي أن الهوية السوسيولوجية في كافة هذه الميادين، هي في وضعية مربكة، حيث تظل احترافية وطائفة السوسيولوجيين بمثابة سيرورات حديثة وهشّة. فقد تخلخلت مكانة السوسيولوجيين، كما هو حال التخصّصات الأخرى في العلوم الاجتماعية، بفعل أزمات الثمانينيات، ذلك أن التجانس النسبي السابق قد تفجّر لكي يقدم ربما مجموعة نماذج أخرى من السوسيولوجيين: **البعض منهم** يقتحمون الحقل السياسي في الأحزاب السياسية التي أنشئت، عقب فترات التحرر السياسي، وينخرطون بالكامل (قلباً وقالباً) في وظائفهم الجديدة. **وآخرون**، مع بقائهم في الجامعة، فهم يمارسون مهنة الخبرة لمصلحة شركات خاصة أو منظمات وطنية ودولية (FMI, BM, PNUD, UNESCO). أما المنحى **الثالث** فهو منحى الهجرة صوب الجامعات، ومراكز البحث في البلدان الأوروبية، وفي الولايات المتحدة. والهجرات من الجزائر هي الأكثر مقارنة بالبلدان الأخرى، نتيجة ظاهرة العنف والاغتيالات التي طالت معظم المفكّرين والسياسيين، ومن بينهم السوسيولوجيين، في التسعينيات الدامية. أما الجامعيون والباحثون الذين يظلون في العمل، فهم يتّجهون في ظروف صعبة، نحو الاحترافية. إنهم يجعلون من التدريس والبحث نشاطاتهم الوحيدة، ويتمثل طموحهم في ممارسة قواعد «مهنة» السوسيولوجي. ويشكّل تجمّعهم موضوع محاولات عديدة يائسة. إنهم في أصل إنشاء جمعيات وطنية وإقليمية.

وفي الواقع، يظلّ السوسيولوجيون، مثلما هو حال مجموع المثقفين والمفكّرين، منقسمين في العمق، حيث تغلب النزاعات على فرص التعاون والعمل الجماعي، إذ لا تمر إعادة الاعتبار ومشروعية السوسيولوجيا والسوسيولوجي كثيراً على الرفاق الأقارب، بل عبر المؤسسات الرسمية والباحثين على المستوى الدولي ... أما الطلب على السوسيولوجيا، فهو قبل كل شيء، طلب مؤسسات وأجهزة الدولة الراعية. وهو لا يعود بدرجة أولى إلى الاعتراف بعمل السوسيولوجي، بل يتمثل في البحث أو محاولة افتكاك الاعتراف، من الدول والحكومات، إذ تتوفر هذه الأخيرة على مؤسساتها الخاصة لالتقاط المعلومة الإحصائية والبحوث الميدانية، وتفضل تقديم طلباتها إلى الخبرة الأجنبية. لقد كانت العلاقات الحميمية بين الدول والسوسيولوجيين، قوية جداً قبل الثمانينيات. إنها تعكس في وضح النهار غياب المثقفين الذين من بينهم السوسيولوجيون، إذ يتم الإحساس بأهمية ودور

السوسيولوجيا، أمام جمود التنمية، والعولمة الليبرالية الجديدة، وبروز الحركات الإسلامية، والعنف. وفي هذا الإطار، فقد مثلت الظاهرة الإسلامية بالنسبة إلى معظم السوسيولوجيين مفاجأة كبيرة. فالبعض منهم عمد إلى انتقاد نفسه، واعترفوا بأنهم لم ينشغلوا إلا قليلاً بها وبالإسلام وبالدين، بشكل عام، وأصبحوا بالتالي ملزمين بتفسير الأزمة، واقتراح السبل الأكثر ملاءمة للخروج منها. وإذن، يجب أن يتحول نظر واهتمام السوسيولوجيين نحو المجتمع وتحليل مختلف ديناميكياته.

وأخيراً، فإن المعارف السوسيولوجية المهددة بالزوال تظل غير مؤكدة. ففي ميدان التعليم، فإن إعادة إنتاجهم البسيط، تتردّى أكثر فأكثر. الآباء المؤسسون للعلم (م. فيبر، إ. دوركهايم، ك. ماركس) لم يعودوا دائماً معروفين. أما قواعد «حرفة» السوسيولوجي، فهي ليست معتمدة بشكل كاف وغير مطبقة في الممارسة. وترتاب الدول والشركات في مسألة تكوين الطلبة، بدعوى عدم التطابق بين التكوين والتشغيل. وفي ميدان البحث، يجري السوسيولوجيون، منذ الخمسينيات، نقداً للمناهج ومعارف السوسيولوجيا الكولونيالية، والاسلامولوجيا، والاستشراق. وعقب الاستقلال، ساهم العديد من البحوث النقدية في تجديد علم التاريخ حول العلاقات بين العلوم الاجتماعية والإمبراطوريات الأوروبية. ففي نهاية عام ١٩٧٠، بيّن إدوارد وديع سعيد (١٩٣٥ ـ ٢٠٠٣) أهمية الهيمنة الثقافية، في المشروع الكولونيالي، ونعت الإمبريالية بـ «فعل عنف جغرافي»، بواسطته تم استكشاف معظم الفضاء العالمي، ورسم خريطته واجتياحه في الأخير. هذا التصوّر الذي يدرج الجغرافيا بوصفها أداة إمبريالية، قد أثر بقوة في دراسة التاريخ برمّته، خاصة عند مؤرخي العلوم الأنغلوسكسونية. في سياق الدراسات ما بعد الكولونيالية، فإن العلم الجغرافي والإمبريالية الأوروبية ينظر إليهما بكونهما عنصرين متلازمين، بحكم أن المعارف الجغرافية اعتبرت، قبل كل شيء، أدوات قمع رمزي وضبط اجتماعي. كما تمّت ترجمة كتاب إ. سعيد إلى العربية والفرنسية، بعد ذلك بسنوات (Said, 1980).

وندّد المؤتمر الرابع والعشرون للجمعية الدولية للسوسيولوجيا التي جرت وقائعها في الجزائر عام ١٩٧٤ بالإثنولوجيا الكولونيالية. وقد تمّت مطالعة مقالة أ. عبد المالك (عام ١٩٢٤) عن أزمة الاستشراق (Abdelmalek, 1963)، من قبل كافة السوسيولوجيين، وما تزال هذه الأزمة مستمرة إلى اليوم. إن السوسيولوجيا، بوصفها علماً أكثر وضعية ومحايدة سياسياً، هي التي تم تبنّيها كأداة «تحرير» و«تنمية قومية». لقد غذّى مشروعان كبيران سوسيولوجيا التحرير: من جهة، نقد العلوم الاجتماعية المعاصرة الغربية، الذي اتخذ صبغة مضادة لحركة الاستشراق الفتاك، ومن جهة أخرى، الطموح الذي أفرزته مدرسة السوسيولوجيا البديلة. وقد مثل عالم الاجتماع أنور عبد المالك أول المبادرين لهذه الحركية المناهضة للاستشراق. فقد هاجم الكاتب بالخصوص النموذجية الإثنوية والجوهرانية للاستشراق التي تفضّل الاستكانة والركون إلى الماضي التليد، وتحديداً في جوانبه الثقافية المفصولة عن مجرى التطور والديناميكا الاجتماعية.

ترمي تلك البحوث إلى تفكيك السوسيولوجيا المهيمنة، ولا يجب عدم الاكتراث بها، رغم نبراتها الجدالية. إنها تجري محاولات تركيب سوسيولوجيا، مقارنةً بمعطيات المجتمع

وثقافة المنطقة، وتتخذ السوسيولوجيا فيها ثلاثة اتجاهات. في مقاربة **أولى**، فهي تدعو إلى ضرورة تحرير السوسيولوجيا، كما التاريخ. وتتموقع المناداة بالعودة إلى ابن خلدون في هذا الأفق، حيث يقدم عمله الأساسي المفهومات المؤهلة إلى تفسير الماضي المغاربي والتكلسات الحاضرة. أما المقاربة **الثانية**، فيتعلق الأمر، مثلما يقترحه عبد الكبير الخطيبي، بإعداد سوسيولوجيا عربية. وفي المقاربة **الأخيرة** الحديثة، يكون الهدف هو تأسيس سوسيولوجيا إسلامية. إن الرهان الذي ترفعه السوسيولوجيا والسوسيولوجيون يتوفر على كافة الحظوظ، لكي يستديم في المستقبل القريب. لكن تأسيس هذا التخصّص في العلوم الاجتماعية، ما يزال محل مشروع. إنه يمر حتماً عبر نقد صارم للتقليد الديني والسياسي الذي يلقي بظلاله على كافة أرجاء المجتمع المغاربي بكافة مكوّناته.

في ما وراء تباين الإنجازات، المصالح وطرائق التجنيد ... فإن القاسم المشترك بين السوسيولوجين المغاربيين هو أنهم يتشكّلون في لحظة تاريخانية واحدة، تتمفصل عن طريق إعادة تركيب مشروع الإصلاح: مواجهة الإصلاح الكولونيالي ببراديغم إصلاح هوياتي، وامتلاك التقدم، والتنمية، والحداثة، وربما ما بعد الحداثة. فهناك ضرورة لإعادة تعريف عبارات العلاقة الجديدة مع الكوني الذي صار ضرورياً بفعل «أزمة» البراديغم الإصلاحي هو نفسه، نتيجة تراخي إنجازاته، وتسارع ما يسمّى منذ الآن بـ «الكونية» أو «العولمة». حاولنا أن نبيّن كيف أن البنية الإصلاحية في العلوم الاجتماعية، وفي السوسيولوجيا، بشكل خاص، تتناول معاً علاقتها بالسلطة والمشروعية، وعلاقتها بالغيرية ــ التقاليد العلمية المستوردة والمهيمنة ــ التي تحاول في مواجهتها أن تثمّن اكتناز معرفة داخلية عن ذاتها، إذ ترتبط روافد تحديد أزمة السوسيولوجيا في البلدان المغاربية بأزمة المشروع المجتمعي الهوياتي. من هذه الزاوية، بعيداً عن الطابع الاستبدادي للأنظمة السياسية التي يقع تحت سلطانها تطوير السوسيولوجيا، فإن أزمة السوسيولوجيا المغاربية تتجذّر ربما في مطلق المشروعية التي تشكّل ملحق الرؤية الهوياتية في السياسة، مثلما السلطة التي تمارس باسم الشعب، الثورة، الملكية أو الإسلام. فماذا يكون العلم السياسي الذي يحرّم على نفسه مقاربة قلب السلطة، والتاريخ الذي يستكثر على نفسه القراءة النقدية للأساطير، أو السوسيولوجيا التي تحرّم على نفسها أن تعيد النظر في مسألة تقديس المعايير؟ بالكيفية ذاتها، فإن الأصل الداخلي أو المستورد للمقولات والمناهج والنظريات الموظفة من قبل السوسيولوجيا، أو الطابع الخارجي أو الداخلي للعلم السوسيولوجي، له أهمية أقل من القصد المعرفي أو السياسي المستهدف □

المراجع

بوبكر، بوخريسة (٢٠٠٤). «العولمة والليبرالية الجديدة.» **الباحث الاجتماعي** (الجزائر).

Abdelmalek, Anouar (1963). «L'Orientalisme en crise.» *Revue Diogène*: vol. 44, no. 4.

Balandier, Georges (1986). *Sens et Puissance*. Paris: Presses Universitaire de France.

Ben Dhia, Aicha (1985). *L'Université tunisienne: Le Temps des questions: L'âge des nouvelles Options*. Tunis: Ministère de l'Enseignements supérieur et de la Recherche Scientifique.

Berque, Jacques (1956). «125 Ans de sociologie maghrébine.» *Annales ESC*: no. 3, vol. 11.

Bourdieu, Pierre (1961). *La Sociologie de l'Algérie*. Paris: Presses Universitaire de France.

Dondin-Payre, Monique (1994). «La Commission d'exploration scientifique d'Algérie: Une Héritière méconnue de la Commission d'Égypte.» *Mémoires de l'académie des inscriptions et belles-lettres* (Paris): Tome 14.

Duvignaud, Jean (1964). «La Pratique sociologique dans les pays decolonizes.» *Cahiers Internationaux de sociologie*.

Khatibi, Abdelkebir (1967). *Bilan de la Sociologie au Maroc*. Rabat: Association des Sciences de l'homme.

Lapie, Paul (1898). *Les Civilisations tunisiennes: Musulmans, Israélites, Européens: Etude de Psychologie sociale*. Paris: Alcan.

Mahfoudh-Draoui, Dorra (1988-1989). «Essai d'Analyse critique des recherches sociologiques pendant la période coloniale en Tunisie.» *Hesperis-Tamuda*: vols. 26-27.

Maghraoui, Driss (2003). *French Civilization and Its Discontents: Nationalism, Colonialism, Race*. Baltimore, MD: Rowman and Little Field.

Mandouze, André (1963). «Problèmes Actuels de l'université algérienne.» dans: François Perroux. *Problèmes de l'Algérie indépendante*. Paris: Presses Universitaire de France.

Mediterranean Politics (2004). «Marroco's Islamists and the Legislative Election of 2002: The Strange Case of the Party that Did not Want to Win.» *Mediterranean Politics*: vol. 9, no. 1, Winter.

Pascon, Paul (1986). *30 Ans de Sociologie du Maroc: Textes Anciens et inédits*. Casablanca: Najah el Jadida. (Bulletin Economique et social du maroc)

Revue Africaine (1905). «L'œuvre Scientifique des sociétés savantes algériennes et tunisiennes.» *Revue Africaine*.

Rivet, Daniel (1984). «Exotisme et Pénétration scientifique: L'Effort de découverte du Maroc par les Français au début du XX^{ème} siècle.» *Connaissances du Maghreb: Sciences Sociales et Colonisation* (Paris).

Said, Edward W. (1980). *L'Orientalisme: L'Orient créé par l'occident*. Traduit par Catherine Malamoud; Préfacé par T. Todorov. Paris: Seuil.

Sayed, Abdel Malek (2002). *Histoire et Recherche identitaire*. Suivi d'un entretien avec Hassan Arfaoui. Paris: Bouchène.

Spurk, Jan (2006). *Quel Avenir pour la sociologie?*. Paris: Presses Universitaire de France.

Willis, Michael J. (2003). «Algérian Terrorism: Domestic and International Links.» *South African Journal of International Affairs*: vol. 10, no. 2, Winter-Spring.